قطاع المعلومات والاتصالات
فى مصر حتى ٢٠٢٠

مقدمة:

في ضوء خطة الدراسة المعتمدة للمشروع البحثي "قطاع المعلومات والاتصالات في مصر حتى٢٠٢٠"، والتي تهدف أساساً إلى إرساء دعائم مستقبل الاتصالات والمعلومات والصناعات المغذية لها في مصر، وبحث إمكانات "التطوير والتحديث"، مع الأخذ في الإعتبار ظروف المجتمع المصري والتطورات العالمية في مجال الاتصالات والمعلوماتية والتجارب المقارنة للدول الأخرى، يغطي هذا التقرير النتائج التي تم للفريق البحثي للمشروع التوصل إليها.

ويغطي الفصل الأول دراسة عن مستقبل الاتصالات والمعلوماتية خلال العشرين سنة القادمة، والتي قد تغير من شكل الحياة في بلادنا وتؤثر بوجه خاص في مختلف نواحي التنمية، مع رصد للمحاور التي تتأثر بها تكنولوجيا المعلومات. وفى المقدمة منها: إتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة وبخاصة اتفاقية الخدمات واتفاقية الملكية الفكرية، ومشاكل الإنترنت، وتأثير إتفاقية الجات على الأسواق المصرية، ثم علاقة الاتصالات بقضايا المستقبل.

ويغطي الفصل الثاني دراسة عن الاتجاهات العامة في مجالي الاتصالات والمعلوماتية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى الآن، وعن المؤشرات والعوامل التي يلزم توافرها لصناعة المعلومات والاتصالات، ثم بيان الوضع الحالي لصناعة المعلومات في جمهورية مصر العربية والتطبيقات اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البحوث والإدارة الحكومية، مع شرح

لبعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع المعلومات والاتصالات في مصر. ويرصد الفصل أيضاً تطور هذا القطاع فيما يتعلق بالإسهام في الناتج المحلي والسلع والخدمات التي يقدمها ومستويات التكنولوجيا في داخله ومستويات العمالة وإنتاجيتها والاستثمارات ومصادرها والمشكلات والنواقص مع تقييم للوضع الحالي لهذا القطاع في مصر من خلال قضايا المستقبل.

والفصل الثالث يركز على الأسس والسيناريوهات التي ارتكزت عليها عمليات التطوير في مجال الاتصالات والمعلومات لدول كثيرة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية المشتركة وأستراليا والمكسيك. والإعتبارات الواجب توافرها لإنشاء جهاز تنظيمي ناجح. والدروس المستفادة للحالة المصرية في مجال الاتصالات والمعلومات. مع شرح لحالات التطوير في دول أربعة وهي ماليزيا، والمغرب، والمكسيك، والفلبين.

والفصل الرابع يركز على مجال تطوير صناعة البرمجيات في مصر كمجال يمكن أن يقوم عليه صناعة تصدر منتجات لها ميزة تنافسية، وذلك من خلال النظر إلى التجارب العالمية في صناعة البرمجيات في الهند واليابان وإسرائيل وإنجلترا، والصين وكوريا الجنوبية. كما يهتم هذا الفصل بموقف صناعة البرمجيات في مصر منذ بدايتها في الستينات حتي الوقت الحاضر، وأهمية تواجد دور للبرمجيات يتم بناؤها على أساس علمي واقتصادي سليم، مع تقييم أولي للسوق العالمي والسوق المصري في مجال البرمجيات.

والفصل الخامس يناقش حالة ومستقبل صناعة معدات الاتصالات والمعلومات في مصر من حيث الانتاج المحلي والشركات الأساسية المنتجة وأنواع منتجاتها ووفائها بالطلب المحلي ومشاركة كل من القطاع الخاص والعام.

والفصل السادس يغطي دراسة عن علاقة الاتصالات بالنظم الاقتصادية والاجتماعية بهدف الحصول على مؤشرات نمو موحدة عن الاتصالات والمعلومات في مجموعة من المجتمعات التي تعمل في إطار سيناريوهات مختلفة: الاشتراكية – الإسلامية – الرأسمالية. مع شرح لتلك المؤشرات على مستوي الدول العربية وعلى مستوي العالم للمقارنة.

والفصل السابع يغطي مجموعة من محاور العمل لتحقيق طفرة في صناعة واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في السنوات القادمة لخدمة أهداف التنمية بجمهورية مصر العربية في إطار المشروع القومي للنهضة التكنولوجية الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية، وذلك بهدف تحقيق طفرة في الصناعة والتصدير وخلق فرص عمل للشباب. مع شرح لخطة العمل وشرح للمشروعات المقترحة والاستثمارات المطلوبة ومصادر التمويل والاستراتيجيات والسياسات المستقبلية. ثم استخلاص أخير للسلبيات والإيجابيات المتوقعة.

أما الفصل الثامن فإنه يناقش الاشتباكات مع السيناريوهات الخمسة المقترحة في مشروع مصر ٢٠٢٠ من حيث الأولويات واختيار المجالات، النشاط الاقتصادي، وتوفير الاستثمارات، والكوادر البشرية، والتعليم والتعلم، والبحث العلمي، الإنترنت واستخداماته، التأثيرات المجتمعية، والأنشطة الاتصالية المتطورة... الخ.